الصباح الاقتصادية
12
العدد 3597 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 20 جمادى الآخرة 1441 - الموافق 14 فبراير 2020
Friday 14 February 2020 - No.3597 - 12 th Year

«المركزي» يطبق مجموعة من التدابير التحوطية الكلية للحد من المخاطر النظامية

الهاشل: القطاع المصرفي في الكويت قادر على مواجهة جميع التحديات

■ القطاع تمكن من تخطي تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008 من دون أي خطط لإنقاذ مالي

■ القطاع المصرفي استطاع بقوة أن يؤدي دورا مهما في المساهمة بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

محمد الهاشل

■ البنوك المحلية تعمل وفقا لضوابط «بازل 3» لرأس المال والسيولة والرفع المالي

■ إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية يساهم في تخفيف الضغوط على ميزانية الدولة

■ خطة «المركزي» الإستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة تتركز على تكريس دعائم الاستقرار النقدي والمالي

■ «البنك» يواصل عمليات التدخل في السوق النقدي لتنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي

اكد محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل تمتع القطاع المصرفي الكويتي بقوة ومتانة تمكنه من مواجهة مختلف التحديات سواء في اطار بيئة العمل المصرفي او تلك الناتجة عن صدمات خارجية قد يكون لها تداعياتها على الاوضاع الاقتصادية المحلية واداء البنوك.

وقال الدكتور الهاشل في مقابلة مع مجلة (البيان الاقتصادية) اللبنانية الشهرية التي تصدر اول كل شهر والمتخصصة في البنوك والتامين والشحن في الشرق الاوسط ان «مسيرة اداء القطاع المصرفي في دولة الكويت تؤكد قدرته على مواجهة مختلف اوجه التحديات».

واضاف ان «هذا القطاع استطاع تخطي تداعيات الازمة المالية العالمية عام 2008 من دون اي خطط لانقاذ مالي في الوقت الذي تكبدت فيه العديد من دول العالم الاخرى تكاليف مالية باهظة لانقاذ مصارفها ارهقت موازناتها العامة وانعكس ذلك سلبا على الحياة المعيشية لمواطنيها».

وشدد الدكتور الهاشل على اهمية السياسات الحصيفة التي طبقها بنك الكويت المركزي في مجال تحصين القطاع المصرفي ومكنت المصارف الوطنية من مواجهة انعكاسات التراجع الحاد التي شهدتها اسعار النفط العالمية ابتداء من النصف الثاني من عام 2004.

وقال ان «البنوك الكويتية دخلت حقبة التراجع في اسعار النفط من موقع قوة توفر لها في ضوء السياسات الحصيفة التي استهدفت تحصين القطاع المصرفي والاستمرار بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية» مشيرا الى ان القطاع المصرفي استطاع بقوة ان يؤدي دورا مهما في المساهمة بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

واشار الدكتور الهاشل الى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لعام 2017 الصادر بتاريخ 12 يناير عام 2018 حول مشاورات المادة الرابعة مع دولة الكويت والذي جاء فيه ان النظام المصرفي الكويتي يخضع للتنظيم الحصيف اذ كان بنك الكويت المركزي سباقا في تعزيز الاشراف والرقابة التنظيمية.

كما بين التقرير ان البنوك المحلية تعمل وفقا لضوابط (بازل 3) لرأس المال والسيولة والرفع المالي كما يطبق البنك المركزي مجموعة شاملة من التدابير التحوطية الكلية للحد من المخاطر النظامية.

ولفت الى تقرير خبراء الصندوق لعام 2018 الصادر في مارس عام 2019 والذي رحب فيه المدراء التنفيذيون في الصندوق بالوضع القوي للنظام المصرفي الكويتي واثنوا على جهود بنك الكويت المركزي في اطار التنظيم والاشراف الحصيفين.

واوضح الدكتور الهاشل ان وكالات التصنيف الائتماني العالمية من (فيتش) و(موديز) اشادت بحصافة الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي ومتانة القطاع المصرفي واداء البنوك وقوة مراكزها المالية.

وحول الاصلاحات المطلوبة لتعزيز النمو وايجاد فرص العمل قال الدكتور الهاشل ان «تبني برامج للاصلاح المالي والاقتصادي يحظى بالاهتمام لدى متخذي القرار في دولة الكويت الذين يسعون جادين الى تعزيز النمو الاقتصادي وايجاد فرص عمل للشباب ويتمثل هذا في المقام الاول بدعم عملية التنويع الاقتصادي ودفع القطاع الخاص لاداء دور اكبر في النشاط الاقتصادي».

واعتبر ان اشراك القطاع الخاص في عملية التنمية من شانه المساهمة في تخفيف الضغوط على ميزانية الدولة من خلال عمليات الخصخصة من جهة واقامة شراكة فعالة بين القطاعين الخاص والعام من جهة اخرى.

وشدد الدكتور الهاشل على اهمية تحسين نوعية التعليم والتدريب لتلبية احتياجات القطاع الخاص مما يستلزم زيادة الانفاق على التعليم وتحسين جودته واعادة توجيهه في بعض القطاعات.

ورأى ان عملية تعزيز النمو وايجاد فرص عمل للمواطنين تستدعي اعادة التفكير في نموذج يقوم على الابتعاد تدريجيا عن النمو الذي يقوده القطاع العام والتوجه الى نموذج اخر قائم على تطوير القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد ولاسيما منها دعم وتشجيع واقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل خريجي الجامعات واصحاب المبادرات.

وبالنسبة للاصلاحات الاقتصادية والمالية اكد الدكتور الهاشل اهمية الدور الذي يقوم به بنك الكويت المركزي في اطار وظيفته كمستشار مالي للحكومة ومبادراته المستمرة بتقديم الدراسات والتوصيات للحكومة التي تبين طبيعة وحجم الاختلالات التي يعانيها الاقتصاد الكويتي والحاجة الملحة لتلك الاصلاحات وسبل معالجتها على المدى القصير والطويل.

اما بالنسبة للاولويات الاستراتيجية للبنك المركزي للسنوات الخمس المقبلة قال الدكتور الهاشل ان خطة البنك المركزي الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة تتركز على تكريس دعائم الاستقرار النقدي والمالي.

واكد حرص البنك المركزي على مواصلة تطبيق مختلف ادوات السياسة النقدية الداعمة للاستقرار النقدي بالاضافة الى تطبيق ادوات السياسة الرقابية الداعمة لتحصين القطاع المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي وضمان سلامة القطاع المصرفي وقوته الذي يمثل احدى قنوات التحول الرئيسية لانتقال اثار السياسة النقدية الى الاقتصاد المحلي.

واشار الى انه على صعيد سياسة سعر الصرف يواصل بنك الكويت المركزي جهوده لتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية بما يحافظ على القوة الشرائية للدينار الكويتي من خلال المساهمة في الحد من الضغوط التضخمية.

وعلى صعيد سياسة سعر الفائدة قال الدكتور الهاشل ان البنك يقوم بتوجيه سعر الفائدة بما يتناسب مع تطورات الاوضاع الاقتصادية المحلية وحركة التغيير في اسعار الفائدة العالمية مما يعزز جاذبية الدينار وتوطينه ويوفر بيئة اقتصادية ملائمة للنمو الاقتصادي المستدام.

واضاف ان بنك الكويت المركزي يواصل عمليات التدخل في السوق النقدي لتنظيم مستويات السيولة في القطاع المصرفي وذلك للمحافظة على استقرار اسعار الفائدة في اطار متطلبات تعزيز الاستقرار النقدي وتوفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي.

وبين الدكتور الهاشل انه على صعيد الاستقرار المالي يحرص البنك المركزي على مواصلة استخدام ادوات الرقابة الجزئية بالاضافة الى ادوات الرقابة الكلية الموجهة للحد من المخاطر النظامية والمحافظة على الاستقرار المالي مع متابعة تنفيذ برامج الاشراف والرقابة في ضوء ما يصدر من معايير رقابة مصرفية ودولية.

واشار الى انه في استراتيجية البنك المركزي للسنوات الخمس المقبلة سيواصل البنك جهوده لتحديث وتطوير البنية التحتية لنظم وتقنيات المعلومات لديه والارتقاء بنظم المقاصة وتسوية المدفوعات وتطوير انظمة الدفع ودعم الشمول المالي وتنمية وتطوير رأس المال البشري وتعزيز التواصل مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي.

واكد الدكتور الهاشل حرص بنك الكويت المركزي على استمرار نجاح القطاع المصرفي الكويتي في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي فرضتها تطورات اوضاع الاقتصاد العالمي وثورة التقنيات المالية الحديثة والتغيرات المتسارعة في توقعات العملاء واحتياجاتهم.

وقال ان «بنك الكويت المركزي يقوم حاليا باعداد الاستراتيجية الخاصة به والتي تشمل رؤيته واهدافه للاستفادة من التقنيات الحديثة وتشجيع الابتكار اضافة الى تعزيز دوره الرقابي في ضوء هذه التطورات».

متوقعا الانتهاء منه في شهر ديسمبر المقبل

مهدي: نسبة الإنجاز في «مصفاة الزور» 94 في المئة

لقطة جماعية من الزيارة

قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي إن نسبة الانجاز في مشروع (مصفاة الزور) بلغت 94 في المئة متوقعا الانتهاء منه في شهر ديسمبر المقبل.

جاء ذلك في تصريح ادلى به مهدي للصحفيين على هامش زيارة نظمها فريق عمل متابعة مشاريع خطة التنمية في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتفقد أعمال المشروع.

واوضح مهدي أن (مصفاة الزور) تعتبر اكبر مصفاة في الكويت يتم إنشاؤها بما يتوافق مع المواصفات والمعايير البيئية العالمية إذ ستسهم في تحسين جودة الهواء عبر خفض نسبة الغازات الملوثة المنبعثة من محطات توليد الكهرباء بنسبة 75 بالمئة عبر تزويدها بوقود بيئي ذو محتوى كبريتي منخفض. وافاد بان المصفاة ستوفر إمدادا ثابتا لمحطات الطاقة بنحو 225 الف برميل يوميا من الوقود البيئي فضلا عن إنتاج نحو 340 الف برميل يوميا من المنتجات البترولية عالية الجودة والمطابقة للمواصفات المستقبلية التي تحتاجها الأسواق العالمية.

وذكر أن المشروع يحقق ركيزة هامة في الاقتصاد المتنوع المستدام من خلال برنامج تطوير القطاع النفطي بتكلفة اجمالية تبلغ 8ر4 مليار دينار كويتي (نحو 8ر15 مليار دولار امريكي).

وبين أن التكلفة السنوية لمشروع خلال (2019-2020) تبلغ 920 مليون دينار (نحو 3 مليارات دولار) لافتا الى ان نسبة الانفاق خلال العام الحالي بلغت 47ر52 في المئة.

واشار إلى أن فرص العمل التي يوفرها المشروع للعمالة الوطنية اثناء تنفيذه بلغت 975 فرصة عمل في حين سيوفر 1950 فرصة عمل للعمالة الوطنية بعد تشغيله.

من جهته قال مدير مشاريع (مصفاة الزور) ابراهيم العوضي في تصريح مماثل إن المصفاة تعتبر إحدى المبادرات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية الرامية إلى زيادة الطاقة التكريرية للنفط.

واضاف العوضي ان هذا المشروع يعد هدفا استراتيجيا يوفر الوقود النظيف المنخفض الكبريت لوزارة الكهرباء والماء لافتا الى ان المصفاة لديها قدرة عالية على التعامل مع النفط الثقيل فضلا عن زيادة القيمة المضافة للنفط الكويتي.

«الوطني» في صدارة مؤسسات القطاع الخاص توظيفاً للعمالة الوطنية

جانب من التكريم

منحت الهيئة العامة للقوى العاملة بنك الكويت الوطني جائزة أعلى نسبة تعيين في الأيام الوظيفية على مدار عام 2019 وذلك على هامش مشاركة البنك في معرض توظيف الشباب الكويتي في القطاع الخاص «لأنك تستاهل3» الذي نظمته الهيئة الأسبوع الماضي بمنطقة الرقعي.

وتسلم مدير عام الموارد البشرية للمجموعة عماد العيلاني درع التكريم، وذلك تقديرا لدور البنك الرائد في دعم العمالة الوطنية من الشباب الكويتي من خلال توفير افضل الفرص الوظيفية بالإضافة إلى توفير نخبة من البرامج التدريبية التي يوفرها البنك لطلبة الجامعات والمدارس بهدف تاهيلهم إلى سوق العمل المستقبلي.

وشارك البنك كراعي بلاتيني لمعرض التوظيف الذي يهدف إلى فتح قنوات للتواصل المباشر بين شركات القطاع الخاص والباحثين عن العمل. حيث تأتي رعاية «الوطني» للمعرض تأكيدا على حرصه المستمر على دعم الكوادر الوطنية الشابة وتأهيلهم لسوق العمل وتعريفهم بمتطلباته واحتياجاته من أجل تحديد مساراتهم المهنية وفقا لذلك.

وبهذه المناسبة قال مدير عام الموارد البشرية للمجموعة عماد العيلاني «إن مشاركة البنك والتواجد الدائم في مختلف المعارض المهنية والوظيفية السنوية التي تنظمها العديد من الجهات تشكل فرصة هامة تتيح للبنك اختيار واستقطاب المواهب كما أنها تمثل في الوقت ذاته نافذة للطلبة وحديثي التخرج من أجل الاطلاع على الفرص الوظيفية والتدريبية المتاحة لدى البنك».

واوضح العيلاني ان البنك يواصل تكريس موقعه الريادي في صدارة مؤسسات القطاع الخاص التي دأبت على استقطاب الكفاءات الوطنية وتشجيع الشباب الكويتي على اكتشاف الفرص الواعدة داخل مؤسسات القطاع الخاص.

واضاف ان البنك يوفر للخريجين الجدد والمنضمين للعمل لديه افضل البرامج التدريبية التي يتم إعدادها بالتعاون مع أعرق الجامعات والمؤسسات التعليمية العالمية لنقل مهارتهم بالخبرات والمعلومات المهنية والتدريبات العملية.

وخلال المعرض حرص موظفي مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني على التفاعل والتواصل المباشر مع الطلبة والرد على استفساراتهم واسئلتهم بشأن الجوانب المختلفة لبيئة العمل وساعات الدوام والمسؤوليات المناطة بمختلف الوظائف داخل البنك.

ويلتزم بنك الكويت الوطني بتوفير برامج تدريبية للخريجين والطلبة من الكوادر الوطنية الشابة، لدعمهم بالخبرات والمعلومات المهنية والتدريبات العملية وإعدادهم بشكل محترف للدخول في معترك سوق العمل. حيث يعد الوطني من أكبر جهات القطاع الخاص في الكويت دعما لفئة الشباب. كما تلتقي جهود الوطني في استقطاب الكفاءات الوطنية بخططه التطويرية والتدريبية الساعية للاستثمار بالكوادر الوطنية وإعداد جيل مصرفي واعد. ويحرص البنك على تقديم سلسلة من الدورات التدريبية والبرامج الأكاديمية المحترفة باعتباره من رواد المؤسسات المصرفية في الكويت التي تبنت تنظيم برامج تدريبية للشباب.

«العام» ينخفض و«رئيسي 50» يرتفع خلال جلسة متباينة للبورصة

انهت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية امس الخميس على انخفاض المؤشر العام 5ر6 نقطة ليبلغ مستوى 3ر6209 نقطة بنسبة انخفاض 1ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 9ر417 مليون سهم تمت من خلال 11167 صفقة نقدية بقيمة 37 مليون دينار كويتي (نحو 8ر125 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 7ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 8ر4844 نقطة بنسبة 08ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 7ر371 مليون سهم تمت عبر 6265 صفقة نقدية بقيمة 4ر10 مليون دينار (نحو 36ر35 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الاول 6ر11 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر6898 نقطة بنسبة 17ر0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 6ر26 مليون سهم تمت عبر 4902 صفقة بقيمة 6ر26 مليون دينار (نحو 44ر90 مليون دولار).

وارتفع مؤشر (رئيسي 50) 09ر11 نقطة ليصل إلى مستوى 5ر4976 نقطة بنسبة 09ر11 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 5ر297 مليون سهم تمت عبر 4693 صفقة بقيمة 7ر8 مليون دينار (نحو 5ر29 مليون دولار).

وكانت شركات (المال) و(عمار) و(الانظمة) و(ثريا) و(وطنية م ب) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (المستثمرون) و(آن) و(المال) و(المدينة) و(ابيار) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (اسمنت خليج) و(التعمير) و(اولى تكافل) و(المصالح ع) و(التقدم) الاكثر انخفاضا.وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.